

الشهاب لحقوق الإنسان تصدر تقريرها السنوي 2023 لانتهاكات حقوق الإنسان في مصر



أصدر مركز الشهاب لحقوق الإنسان تقريره السنوي لعام 2023، لحالة حقوق الإنسان في مصر، وقد كشف عن العديد من الانتهاكات التي شهدتها مصر داخل السجون ومقار الاحتجاز، ضد المعتقلين السياسيين، وتساعد حالات القبض التعسفي على المواطنين بدون سند قانوني، وغير ذلك من الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان.

ورصد "الشهاب" في تقريره السنوي وصول عدد المختفين قسريا من السياسيين إلى 2465 شخصا، فضلا عن توثيق مقتل 65 مختف قسريا خارج نطاق القانون من قبل سلطات الدولة؛ رغم أن عددا من المنظمات الحقوقية وثقت اختفاءهم قسريا قبل تاريخ وفاتهم.

وأكد المركز الحقوقي تعرض سجناء الرأي والمحتجزين بدواعي سياسية في مصر للتعذيب ولظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية، وحرمانهم - عمداً - من الرعاية الصحية؛ عقابا على معارضتهم، وهو ما تسبب في وقوع وفيات في أثناء الاحتجاز.

وأشار "الشهاب" غياب الرعاية الطبية الكافية في السجون، رغم وجود نصوص قانونية تكفل حق المسجونين في الرعاية الصحية، وهو ما أدى لوفاة 32 معتقلا خلال عام 2023 بسبب الإهمال الطبي المتعمد.

كما رصد الشهاب بعض الانتهاكات الأخرى التي تمارس ضد المعتقلين السياسيين، من بينها الحبس الانفرادي، ومنع دخول الأدوية، والحرمان من الزيارة، وتدوير العشرات من المعتقلين في قضايا جديدة بعد انتهاء مدة حبسهم.

وختم المركز تقريره بتوصيات طالب فيها بالسماح لخبراء مستقلين بإجراء زيارات للسجون وأماكن الاحتجاز دون أي قيود؛ للوقوف على ظروف الاحتجاز وسبل الحصول على الرعاية الصحية في السجون، وتقليل عدد المحتجزين في غرف وازنزين السجون، وإخضاع السجون وأماكن الاحتجاز والإشراف لجهات مستقلة، وحث النيابة على إجراء زيارات غير معلن عنها سلفا إلى أماكن الاحتجاز.

كما طالب المركز السلطات المصرية بالإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفيا، ودعا المجتمع الدولي الى طلب وضع آلية لرصد حالة حقوق الإنسان في مصر ينشئها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ومن جانبها أصدرت جماعة الإخوان المسلمين على موقعها خلال العام المنصرم: 2023 - العديد من البيانات والتصريحات المتعلقة بالشأن الحقوقي في مصر، وقد طالبت فيها بالإفراج الفوري عن المعتقلين والتوقف عن الاعتقالات التعسفية بدون سند قانوني، ومنح المعتقلين وسجناء الرأي كافة حقوق السجناء المنصوص عليها في القانون المصري ولائحة مصلحة السجون، وفي كافة القوانين الدولية التي وقعت عليها مصر، وكذلك الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

للاطلاع على تقرير حالة حقوق الإنسان: <https://rb.gy/6ec34g>

ولتقارير أخرى متخصصة صدرت بشأن الانتهاكات ضد فئات معينة:

* عشر سنوات من العنف ضد المرأة: <https://rb.gy/13lew2>

* أحياء في الذاكرة 4: <https://rb.gy/b88p3w>

* نواب قيد الحبس وآخرون ينتظرون الإعدام: <https://rb.gy/81bkxa>

* الانتهاكات التي يتعرض لها المحامون والإعلاميون في مصر: <https://rb.gy/v6q8j6>